تحليل إخباري

لماذا تراجعت باريس عن خيار التمديد؟ وما موقفها من حوار عون ـ الحريري و«الخيار الثالث»؟

بيروت: يصل موفد فرنسي رفيع الى بيروت قريبا لإجراء جولة زيارات لعدد من المسؤولين والسياسيين اللبنانيين لإعادة تقييم الموقف بعد تعذر انتخاب الرئيس قبل نهاية ولاية الرئيس ميشال سليمان في 25 مايو الماضي، كما تهدف هذه الجولة الى لقاء الرئيس تمام سلام والبحث معه في الدور الذي وضعه لحكومته خلال مرحلة ممارستها لصلاحيات رئيس الجمهورية، علما أن التواصل الفرنسي مع الرئيس سلام لم يكن منتظما خلال وجود الرئيس سليمان في سدة المسؤولية.

وتفيد معلومات بأن باريس التي سعت الى عدم حصول الفراغ في رئاسة الجمهورية، تدرس اليوم السبل التي يمكن أن تساهم من خلالها في تسريع عملية انتخاب رئيس جديد للجمهورية. وهناك قلق من أن يطول الشغور في موقع رئاسة الجمهورية اللبنانية على رغم الكلام الكثير الذي يصدر عن قيادات رسمية وسياسية لبنانية بأن الأمر لن يتعدى بضعة أيام أو أسابيع، لاسيما أن المعطيات التي تدفع الى هذا القلق مبررة بعدما يكاد الاستحقاق الرئاسي اللبناني أن يربط باستحقاقات إقليمية أخرى في منطقة الشرق الأوسط.

وبحسب هذه المعلومات فإن باريس لا تزال ترى أن إمكانية تفعيل الحوار بين العماد ميشال عون والرئيس سعد الحريري لاتزال واردة خلافا للانطباعات التي تكونت في الأسبوع الماضي من أنها وصلت الى طريق مسدود أو ضيق على الأقل، لأن العاملين على خط استمرار الحوار أفعل من العاملين على خط عرقلته ونسفه لاسيما داخل تيار «المستقبل».

وباريس باتت تشجع التواصل القائم بين عون والحريري بعدما كانت ترددت في البداية في دعم مثل هذا الحوار بين الرجلين على خلفية الاستحقاق الرئاسي لكونها اختارت تشجيع التمديد للرئيس السابق ميشال سليمان وذلك من خلال تقييم غير منجز، التحليل قام به الرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند وعدد من فريق عمله الذي كان يرى أن بقاء سليمان لمدة إضافية يحفظ الاستقرار القائم في لبنان ولاسيما في ظل استمرار تداعيات الحرب السورية، كما يفسح الفرصة أمام الزعماء اللبنانيين للاتفاق على الرئيس العتيد، إلا أن هذا التقييم لم يلتق مع الواقع الحقيقي لمواقف القيادات اللبنانية، في وقت بدا فيه من غير السهل إقناع غالبية ثلثي أعضاء مجلس النواب بتعديل الدستور لتمديد ولاية الرئيس لفترة إضافية، كذلك فإن الرئيس سليمان نفسه، وفقا للمعلومات، كان أبلغ فريق عمل الرئيس هولاند أنه يرغب في ولاية لا تقل عن ثلاث سنوات وبالاقتراع النيابي بعد تعديل الدستور وتأمين غالبية لا تقل عن 120 صوتا من أصوات النواب بمن فيها الكتل المسيحية الكبيرة وخصوصا كتلة العماد عون.

وبدا واضحا من خلال المعلومات أن باريس أعادت النظر بموقفها من التمديد بعدما وصلتها أصداء غير مشجعة من واشنطن وأخرى من حصيلة جولة غير معلنة قام بها السفير الفرنسي في بيروت باتريس باولي على عدد من القيادات المسيحية والإسلامية على حد سواء شملت أيضا الرئيس نبيه بري.

وتضيف المعلومات أن أحد أسباب تراجع الحماسة الفرنسية للتمديد، تيقن الإدارة الفرنسية بأن الوضع الأمني سيبقى ممسوكا ولا خوف بالتالي من أي اهتزاز في الاستقرار.

ويقول ديبلوماسي فرنسي في بيروت: «كنا في مرحلة نناقش فيها تقارير خطيرة تتحدث عما هو متوقع من أحداث أمنية، لكن عندما توافرت لنا الضمانات الكافية للحفاظ على أمن البلد وقدرة الجيش اللبناني والمؤسسات العسكرية والأمنية على ضبط الوضع وعدم الإنجرار الى ما يخيفنا، تراجعنا في الأيام الأخيرة عن فكرة التمديد وسلمنا بالأمر الواقع على أمل أن تنجح الحكومة اللبنانية التي تسلمت مهام رئيس الجمهورية في إدارة المرحلة الإنتقالية.

ولا يرى الديبلوماسي الفرنسي حلولا أو مخارج في وقت قريب. فلدينا ما يكفي من المعلومات بأن الحلول لن تأتي إلى لبنان لوحده بعد دخوله مرحلة الشغور الرئاسي، وبمعزل عن محيطه. ولذلك فهو يعطي أهمية بالغة للحوار السعودي ـ الإيراني كمحطة أساسية نراقبها بدقة متناهية ونشجع عليها من دون أن نهمل أهمية الحوار الداخلي بين اللبنانيين، سواء ذلك الحوار الجاري في الداخل أو الخارج لكسر الحلقات المقفلة التي تحكمت بجلسات الإنتخاب من أجل التفاهم على رئيس توافقي تجمع عليه أكثرية القوى اللبنانية.

احتمال الاتفاق على مرشح ثالث توافقي ليس واردا في الوقت الحاضر ويخطئ من يظن أنه سيكون من السهل الوصول الى «الخيار الثالث» خلال فترة زمنية معقولة إذا ما ظلت المعطيات الراهنة على حالها ولم يحصل أي تبدل عملي.

وعند الحديث عن «الخيار الثالث» يقول هذا المصدر إنه لا رؤية واضحة في هذا السياق لأن الأسماء المتداولة تتشابه من حيث الحضور والفعالية والتأثير.

الشغور الرئاسي في أسبوعه الأول

مصادر لـ «الأنباء»: الرئاسة اللبنانية معلقة بالتسويات الإقليمية والصراع على النفط والغاز يحجب أزمة الفراغ فيها

بيروت ـ عمر حبنجر

الشغور الرئاسي اجتاز أسبوعه الأول بسلام واطمئنان أمس، لكن مازال غامضا المدى الذي عليه أن يقطعه ومثله المصير، فقد يكون بعد المرتقى السهل منحدر أصعب، وقد يطول المسير في غابة المصالح الدولية والإقليمية الموحشة.

الأسبوع الحالي مُثقل بالاستحقاقات الضاغطة من تعاطي الوزراء مع جدول أعمال مجلس الوزراء، الى طريقة اتخاذ القرارات والمراسيم، رغم أن الرئيس تمام سلام أكد لمحدثيه أن مجلس الوزراء سيتعاطى في هذه المرحلة، وبشكل استثنائي، بعدم إغفال الفراغ في موقع الرئاسة، وهذا يفضي الى الاستحقاق الرئاسي المعلق على جدار التسويات الاقليمية، بحسب مصدر نيابي مواكب لـ «الأنباء».

وقال سلام إن الدستور ينيط به الدعوة الى جلسات مجلس الوزراء ووضع جدول الاعمال حتى في ظل وجود رئيس للجمهورية، لكنه سيوزع جدول أعمال الجلسة على الوزراء قبل 72 ساعة من موعدها بدلا من 48 ساعة. وفي جلسة اليوم الثلاثاء سيتقدم سلام والوزراء بتصوراتهم حول آلية اشتراك الوزراء باتخاذ القرارات الحكومية، خلال المرحلة الانتقالية المفتوحة على مناخ اقليمي غامض ومتقلب. ومرتبط في النهاية بنتائج «الكباش»، القائم بين الدولة الأعظم، التي هي الولايات المتحدة الأميركية، والدولة الساعية لاستعادة موقع العظمة، وهي روسيا.

بيد أن هذه المصادر تلاحظ أن المغامرة «البوتينية» في القرب والرد الأوبامي الجامد عليها في أوكرانيا، حبست الضوء قليلا عن المسرح اللبناني الذي هو بمنزلة الحديقة الخلفية للصراعات الإقليمية، المحتدمة حاليا على أرض سورية، والتي تشكل الجبهة المفتوحة اليوم في حرب الغاز والنفط المشتعلة بين الأميركيين والروس، وتاليا بين الشرق والغرب وما بين البلقان وآسيا الوسطى والشرق الأوسط.

وتخشى الأوساط النيابية اللبنانية المواكبة لـ «الأنباء» أن تكبر الصراعات بين الطرفين، خصوصا حول الغاز والنفط في آسيا الوسطى السوفييتية سابقا، الى بعض الدول التي استقلت عن «الروبل» بعد انفراط عقد الاتحاد السوفييتي، بحيث تحجب الأزمة اللبنانية المتمثلة بشغور الموقع الرئاسي الاول عن دائرة الاهتمامات الدولية والإقليمية، تبعا لأولويات الدول المعنية.

ويؤكد هذا وزير الداخلية نهاد المشنوق في حديث متلفز، حيث أشار الى أن عملية انتخاب رئيس المقبل تأتي نتيجة توافق إقليمي دولي، لافتا الى أنه «بموضوع الحكومة والخطة الأمنية كان القرار الإيراني بتسهيل الأمرين فوصلنا الى نتيجة، وكان النفوذ السوري خارجهما، لكن الايراني لديه قرار ان النظام السوري له رأي في الملف الرئاسي».

وأكد المشنوق على أنه لا تعطيل مجلس الوزراء ولا مجلس النواب يؤثر على الاستحقاق الرئاسي، مشددا على «ضرورة أن يستمر المجلسان في العمل ولا يجب تعطيل أي مؤسسة دستورية في البلد من أجل حماية لبنان».

ولفت في حديث متلفز الى أن «الاستحقاق الرئاسي أمر مسيحي بحت ويحتاج الى التوافق»، مؤكدا أن ترشيح رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع «هو ترشيح جدي من قبل 14 آذار وإذا كان ترشيحه يشكل استفزازا للطرف الآخر، فإن ترشيح العماد ميشال عون يشكل استفزازا لطرف آخر أيضا».

وعن الحديث عن أن عون ينتظر موافقة سعد الحريري ليترشح، قال المشنوق ان هذا الكلام «هو تبسيطي، والرئيس الحريري لا يمكن أن يسير برئيس لا توافق عليه القوى المسيحية الموجودة في 14 آذار والأطراف الأخرى»، مؤكدا في الوقت عينه أن «الحوار مع التيار الوطني الحر قائم ومستمر وله قواعد وأسباب ومبررات برئاسة أو بغير رئاسة، ولا يمكن تجاوز التيار الوطني الحر والعماد ميشال عون». في غضون ذلك تشتغل الدوائر الرسمية بالتحضيرات السياسية والأمنية لمواكبة إعلان فوز الأسد بالانتخابات السورية اليوم، حيث تخشى الحكومة اللبنانية من حملات ابتهاج من جانب حلفاء سورية مصحوبة باستفزازات قد تهز الاستقرار.

وإلى هذه الاستحقاقات يبقى استحقاق سلسلة رتب ورواتب الموظفين التي تحولت إلى لولب من سراب الكثرة ما دوروا بزواياها، وأفرغوا من محتواها، بمحفار التضخم حينا، ومنشار الضرائب المقابلة حينا آخر، ومع ذلك مازالت متوقفة على عتبة القاعة العامة لمجلس النواب، رغم الإضراب العام المفتوح لهيئة التنسيق النقابية التي تضم معظم القطاعات الوظيفية المستفيدة من السلسلة ورغم امتناع أساتذة الجامعة اللبنانية والمدارس الرسمية عن إجراء امتحانات نهاية السنة قبل تشريع السلسلة الموعودة.

في هذا الوقت تفاعلت القضية التي طرحها المشنوق بإبلاغ نحو مليون نازح سوري بأنهم سيخسرون وضعهم كنازحين في لبنان إذا عادوا إلى سورية، اعتبارا من أول شهر يونيو، بمعزل عن أهداف العودة عائلية كانت أم تجارية أم انتخابية.

لكن وزير الداخلية أكد عدم وجود أي حساسية تجاه وجود النازحين السوريين في لبنان، لكنه لفت إلى وجود قدرة محدودة للبنان على الاستيعاب.

وأوضح المشنوق «أن هناك نازحين يتنقلون بين لبنان وسورية، وفي حال كان لديهم إمكانية الذهاب إلى مكان آمن في بلدهم، فلا خطر عليهم وتسقط بالتالي عنهم صفة النزوح».

وإذ أكد المشنوق أنه «لا خلفية سياسية لقراره ولا علاقة له بالانتخابات الرئاسية في سورية»،وأوضح المشنوق أن «الأردن يمنع أي سوري يدخل سورية من العودة إلى أراضيه وكذلك تركيا، وقرارنا أتى حرصا على الأمن في لبنان قبل كل شيء»، كاشفا أنه «عرضنا على الحكومة السورية وضع صناديق الاقتراع بين الحدود اللبنانية والسورية كي يتمكن النازح من الانتخاب من دون دخول الأراضي السورية وفقدان صفة النازح، لكن النظام رفض». من ناحية أخرى، أشار الوزير إلى أن نسبة المشاركين في الانتخابات الرئاسية في السفارة في اليرزة بلغت 6٪ من السوريين المتواجدين في لبنان.

المشنوق: 6٪ من السوريين شاركوا في الانتخابات ولا خلفية سياسية في حرمان العائدين منهم من صفة نازح

البطريرك الماروني بشارة الراعي مستقبلا الرئيس السابق ميشال سليمان في بكركي أمس (محمود الطويل)

عون يتريث حكوميا لحسابات رئاسية

بيروت: في تقدير أوساط سياسية قريبة من تيار المستقبل أن العماد عون يمكن أن يهول بسحب وزرائه وأن يصعد في شروطه الحكومية، ولكنه ليس في وارد مغادرة الحكومة وسحب وزرائه منها للأسباب التالية:

● إن عون يحسب ألف حساب لضمان استمرار حواره مع «المستقبل»، لأنه يريد أن يخفف من التصاقه بحليفه الاستراتيجي حزب الله، لمصلحة تحقيق توازن الحد الأدنى مع الحريري بعدما أخذ يشعر بأن عدم توازنه بات يشكل له إرباكا لدى المجتمع الدولي ومعظم الدول العربية، وهذا ما تأخذه في الاعتبار الذي يبرر لها عدم حماستها لترشحه إلى الرئاسة.

● إن عون الذي يجري حوارا مباشرا مع الحريري من خلال مدير مكتبه نادر الحريري يدرك جيدا أن سحب وزرائه من الحكومة قد يؤدي إلى وقف الحوار لأن ما يهم الحريري في الوقت الحاضر حماية مرحلة ما بعد الشغور في سدة الرئاسة وعدم تعريضها إلى أي انتكاسة لقطع الطريق على احتمال العودة بالوضع إلى الوراء.

● إن عون الذي يتطلع إلى التربع على سدة الرئاسة الأولى باعتبار أن لديه فرصة أخيرة لا تعوض لانتخابه خلفا للرئيس ميشال سليمان، يدرك في المقابل أن تسخين الفترة السياسية الراهنة بمواقف حادة سيفوت عليه هذه الفرصة، خصوصا أنه سيطيح حواره مع «المستقبل».

● إن عون بدأ يدرك أن مشواره إلى سدة الرئاسة يواجه عثرات، وبدلا من أن يعيد النظر في حساباته لمصلحة التفاهم مع الآخرين على مرشح تسوية، سارع إلى الدعوة إلى إجراء انتخابات نيابية قبل انتهاء ولاية المجلس النيابي الممدد له لاعتقاده بأن نتائجها ستؤدي إلى إعادة خلط الأوراق وتتيح له الوصول إلى البرلمان بحصة نيابية راجحة تفوق حصته الحالية.

● إن عون لن يغامر في موقعه في الحكومة بالمبادرة إلى الاستقالة غير المحسوبة، ما لم يضمن تضامن حليفه حزب الله وحلفاء حليفه في قوى 8 آذار، وهذا ما يدعوه إلى التريث بدلا من الهروب إلى الأمام لأن أي قفزة إلى المجهول سترتد عليه سلبا سواء في الداخل أو في الخارج.

الرئاسة اللبنانية في المقاربة الخليجية

بيروت: يختصر سياسي خليجي على علاقة وثيقة بمجلس التعاون الخليجي المقاربة الخليجية بشأن الاستحقاق الرئاسي بالنقاط التالية:

● القول بأن الشغور الرئاسي مرتبط بتفاهمات إقليمية غير صحيح، لبنان يبقى هما لبنانيا في الأساس، وهو ليس في الوقت الحاضر هما إقليميا أو خليجيا أو عربيا.

● كل الدول الخليجية، وخصوصا السعودية، مشغولة بشؤونها الخليجية واهتماماتها كثيرة، وبالتالي ليس لبنان حاليا على قائمة أولوياتها.

● البند الأول والأخير الذي يجب أن تتضمنه أجندة الرئيس المقبل هو النأي بنفسه وبلبنان قدر ما يستطيع من النظام السوري، وليس للخليجيين راهنا أي مطلب آخر.

● لا يوجد ارتباط عضوي بين حصول الانتخابات اللبنانية والاستحقاق السوري، ولا يبدو أن المنظومة الخليجية قلقة من انتقال النيران السورية إلى لبنان، لذا فهي لا تسارع إلى ترتيب البيت اللبناني.

● لا يوجد أي قيتو خليجي أو سعودي على أي شخصية لبنانية، بمن فيهم العماد عون، لكن لا أحد في وارد الوثوق بالجنرال لكونه عنيدا ومتقلب المزاج وهي صفات غير صالحة للتعامل معه.

حزب الله وأمل يساندان سلام في إدارة صلاحيات الرئيس

محمد المشنوق لـ «الأنباء»: لا مصلحة لأي طرف بتوتير الحكومة أو الاستقالة منها

بيروت ـ زينة طبّارة

أكد وزير البيئة محمد المشنوق أن الجلسة الأولى لمجلس الوزراء بعد شغور موقع رئاسة الجمهورية، كانت مميزة وتاريخية لجهة دخول الحكومة في مرحلة غير مسبوقة من ناحية توليها صلاحيات رئاسة الجمهورية بالوكالة والإجراءات المواكبة لهذا التوكيل، والتي على أساسها اكد رئيس الحكومة تمام سلام للوزراء، كل الوزراء، ان المادة 62 لا تعطي أيا منهم لقب فخامة الرئيس، إنما تسند الى مجلس الوزراء مجتمعا المهام الرئاسية بالوكالة الى حين انتخاب رئيس جديد للبلاد، معتبرا بالتالي انه وانطلاقا من هذا الاساس الدستوري وزع الرئيس سلام على كل أعضاء الحكومة نسخة عن جدول اعمال مجلس الوزراء قبل انعقاد جلسته الاخيرة.

ولفت المشنوق في تصريح لـ «الأنباء» الى ان ما تتناقله الوسائل الإعلامية عن قطوعات وسجالات مهددة لوحدة الحكومة مبالغ به وغير مبني على وقائع صحيحة، مؤكدا انه ليس هناك ادنى مصلحة لأي طرف بتوتير الأجواء داخل مجلس الوزراء وانعكاسه سلبا على الوضع السياسي العام، أو إقدام اي من الفرقاء على الاستقالة من الحكومة، وهو ما اكدته جميع المكونات السياسية المشاركة في الحكومة من خلال تعاطيها الإيجابي مع هذه السابقة الحكومية الجديدة، مؤكدا من جهة ثانية انه ليس مطلوبا ان تستمر هذه الحكومة بتوليها مهام رئاسة الجمهورية، إنما المطلوب ان تكثف القوى السياسية جهودها لانتخاب رئيس جديد وعودة الحياة السياسية الى طبيعتها الدستورية.

وردا على سؤال اكد المشنوق ان حزب الله وحركة امل اعلنا صراحة وجهارا وقوفهما الى جانب رئيس الحكومة تمام سلام في تفسيره لكيفية إدارة مهام رئيس الجمهورية، ناهيك عن تأييد وزير التربية إلياس أبوصعب من تكتل التغيير والإصلاح لموقف الرئيس سلام، وأيضا اعلان وزير الخارجية جبران باسيل ان حضور التكتل للجلسة هو من اجل المحافظة على الأجواء الإيجابية، بمعنى آخر يعتبر المشنوق ان الوكالة عن رئيس الجمهورية تجعل من الحكومة استثنائية لجهة «التكليف الإضافي» فقط وليس لجهة صلاحياتها الطبيعية، مؤكدا بالتالي أنه لا وجود لقطوعات سياسية داخل مجلس الوزراء الذي تتذلل أمام وحدة أعضائه كل التشنجات والتوترات، بسبب وجود إجماع وطني على استمرار الحكومة وتحييدها عن الصراعات السياسية.

وردا على سؤال، اكد المشنوق ان الحكومة لا تتمنى البقاء طويلا في وضعها الحالي، بل ستسعى بكل قواها الى تأمين الأجواء الإيجابية وترسيخها لتسهيل عملية التوافق بين الفرقاء السياسيين على انتخاب رئيس للجمهورية، معربا عن إيمانه بأنه لابد للحوار الدائر بين القوى السياسية لاسيما بين المستقبل والتيار العوني، من ان يصل الى نتيجة تخرج الاستحقاق الرئاسي من عنق الزجاجة، خصوصا أن الجميع يتعمد تبريد الأجواء لتذليل التأثيرات السياسية والنفسية التي ولدت نتيجة انتهاء ولاية الرئيس سليمان في 25 مايو المنصرم، مؤكدا ان هناك عملية بحث جارية عن رئيس من خارج الأقطاب الموارنة الأربعة (جعجع، الجميل، عون وفرنجية) وحتى من خارج المنظومة السياسية برمتها، كمخرج حتمي للأزمة الرئاسية وبالتالي تشكيل حكومة جديدة مع بداية العهد العتيد.

محمد المشنوق

أخبار وأسرار لبنانية

● **تراجع اندفاعة السفراء الغربيين:** يبدو أن همة سفراء الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأميركية وبعض الدول ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن الدولي، بدأت تفقد من منسوب اندفاعها في حض الأطراف الرئيسية على ضرورة الإسراع في إجراء الانتخابات الرئاسية، وسبب تراجع اندفاعهم يعود أولا وأخيرا إلى أنهم لا يرون فرصة لانتخاب الرئيس من بين المرشحين «الصقور»، وتحديدا بين عون وجعجع، وبالتالي ليست لديهم القدرة على إقناع عون بالعزوف عن خوض المعركة خلافا لاعتقادهم بأن جعجع لن يكون عقبة في وجه المساعي الرامية إلى التوافق على مرشح تسوية.

وجميع هؤلاء السفراء يشعرون بأنهم في حاجة إلى وقت طويل لإقناع عون بضرورة الانسحاب من المبارزة الرئاسية، هذا إذا ما تجاوب مع مسعاهم.

● **إطالة عمر الأزمة من مصلحة من؟:** يرى مصدر في 14 آذار أن من مصلحة حزب الله أن تطول الأزمة وتكبر كرة ثلجها، لأنه يطمح إلى تغيير موازين القوى في تركيبة السلطة من خلال إعادة «دوزنة» اتفاق الطائف وفق اعتباراته. ومع أن الرئيس نبيه بري يحرص في كل مناسبة على نفض يديه كما يدي شريكه الشيعي من أي مسعى للانقلاب على وثيقة الوفاق الوطني، إلا أن الجناحين الشيعيين يظلان متهمين، وفق خصومهما، إلى أن تثبت براءتهما.

ويعتقد المصدر أيضا أن الصراع المزمن على السلطة بين «تيار المستقبل» كممثل أول للطائفة السنية في لبنان، والفريقين الشيعيين، أي حزب الله والرئيس بري، يحمل هؤلاء مسؤولية مشتركة في تعطيل الرئاسة من خلال تقديم ترشيحات حادة تزيد من عمر الفراغ.

● **قيادات 14 آذارية تبلغ الحريري رفضها لعون:** الكثير من قيادات «تيار المستقبل»، وفي طليعتهم الرئيس فؤاد السنيورة وبعض النواب المحسوبين عليه، أبلغوا «زعيمهم» أنهم يعترضون على ترشيح عون، وأنهم لا يجارونه في أفكاره «البرتقالية»، وأنه سيواجه اعتراضا محليا قاسيا فيما لو قرر السير بهذا الخيار الانقلابي.

● **كرامي يهاجم جعجع:** أشار الوزير السابق فيصل كرامي (في مهرجان الذكرى الـ 27 لاغتيال الرئيس الشهيد رشيد كرامي في طرابلس، الذي تميز بمشاركة شعبية لافتة مقارنة بالأعوام السابقة)، إلى أن «ترشيح جعجع مسرحية مملة وتافهة، وخطورة هذا الترشيح أنه جرى بموافقة الطبقة السياسية اللبنانية تحت حجة الديموقراطية»، مشيرا إلى أن «مجرد وجود جعجع في الساحة السياسية هو عار على الديموقراطية وعلى العدالة في لبنان وهو إهانة للطائفة السنية».

ووجه كرامي تحية إلى نواب طرابلس الذين تجاوزوا السياسة ورفضوا التصويت ضد ضمير المدينة ووجدانها، وقال: «تحيتي إلى الرئيس نجيب ميقاتي والوزير محمد الصفدي والوزير أحمد كرامي والنائب محمد كبارة، وتحيتي إلى النائب فادي الأعور، ابن جبل لبنان، الذي وضع في صندوقة الاقتراع ورقة باسم رشيد كرامي».